Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(8); September 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
29.06.2019	21.08.2019	01.09.2019.

Social, cultural and economic factors for the transformation of the marriage system in Algeria

العوامل الاجتماعية–الثقافية والاقتصادية لتحول نظام الزواج في الجزائر

د.نجية مامش – جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة–الجزائر

Dr. Nadjia Mameche- University of M'sila Algeira

د.وهيبة عيساوة – جامعة عمار الثلجي الاغواط–الجزائر

Dr. Wahiba Aissaawa- University of Amar Teliji Laghouat

ملخص

تهدف هذه الورقة الى رصد آخر المستجدات الطارئة على نظام الزواج في المجتمع الجزائري ومحاولة فهمها وتفسيرها في اطار التحولات الاجتماعية–الثقافية والاقتصادية التي عرفها هذا المجتمع في ظل سياسة التحديث وتغلغل العولمة. وذلك بالاتباع المنهج الوصفي والاعتماد أساسا على البيانات الجاهزة من تعدادات وتحقيقات، بالإضافة الى التراث النظري العلمي المتوفر حول الظاهرة.

وقد توصل البحث الى أن نظام الزواج في الجزائر عرف تحولات عميقة خلال العشريات الاربع الأخيرة، والتي تميزت بكونها مرحلة انتقالية حساسة على مختلف المستويات، بفعل عوامل التحديث وتأثير العولمة من جهة واستمرارية القيم والمعايير الثقافية في احكام قبضتها على سلوكيات الشباب وضبطه على مستوى الاسرة والمجتمع من جهة أخرى، ما جعل هذا النظام يتسم بخصائص منفردة على المستوى المحلي و العالمي في بعض جوانبه، و شبيهة الى حدما بمراحل تحول الزواج في المجتمعات الغربية.

الكلمات المفتاحية: الزواجية، متوسط سن الزواج الاول، فارق السن بين الزوجين، زواج الأقارب، الطلاق، التعدد، التعليم، التحضر، مكانة المرأة، وسائل الاعلام و الاتصال

Abstract

The aim of this paper is to monitor the latest developments in the marriage system in Algerian society and to try to understand and interpret them within the context of the socio-cultural and economic transformations that this society has known under the policy of modernization and globalization. By following the descriptive approach and relying mainly on prepared data from censuses and investigations, in addition to the theoretical and scientific heritage available on the phenomenon.

The study found that the marriage system in Algeria has undergone profound transformations during the last four decades, characterized by being a sensitive transitional stage at various levels, due to the factors of modernization and the impact of globalization, and the persistence of cultural values and norms. This has made the system unique in terms of local and global in some respects, and is somewhat similar to the stages of marriage transformation in Western societies.

key words : *Marital status, average age of first marriage, age difference between spouses, divorce, endogamy, polygamie, education, urbanization, status of women, media and communication.*

مقدمة :

يعد الزواج سنة من السنن الكونية التي استطاع من خلالها الانسان ان يحافظ على بقائه، ويشكل على أساسه أول خلية في بناء المجتمعات الانسانية المتمثلة في الاسرة، ونظرا لأهمية الزواج بالنسبة لكل من الفرد المجتمع، أوجدت له على مر العصور، ضوابط وقواعد تنظمه لتحقيق الغاية منه، منها الالهي ومنها ما هو من وضع الانسان، ممثلة بذلك المرتكزات الاساسية لاختلاف نظام الزواج ومراسيمه بين المجتمعات المعاصرة.

يعرف نظام الزواج في المجتمعات المعاصرة تناقضات واضحة في شكله ومراسيمه بين مجتمعات ما بعد الحداثة رمز التحضر والتطور التكنولوجي التي قُننت فيها الفوضى الجنسية أمام تراجع الزواج، والمجتمعات النامية التي تعمل جاهدة على اللحاق بذلك الركب الحضاري والتي بدأت تثار فيها مؤخرا قضايا جديدة في هذ المجال مثل أزمة الزواج والثورة الجنسية، وهي القضايا التي شهدها نظام الزواج في المجتمعات الغربية قبل أن يؤول الى ما هو عليه اليوم.

وقد عرف الزواج في الجزائر كما في باقي الدول العربية تغيرات هامة في ظل سياسة التحديث المتبناة بعد الاستقلال بالإضافة الى ما تفرضه العولمة من تغيرات سريعة على مختلف البنى الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ؛

كارتفاع نسب التحضر، انتشار التعليم النظامي والاهتمام بتعليم المرأة، بالإضافة الى الانتقال الى نظام السوق والانفتاح على العلم الخارجي بفعل الهجرة الخارجية والانتشار السريع لتكنولوجيا الاعلام والاتصال... لم تكن الاسرة، النظام التوأم للزواج، بمنأى عما يحدث من تحولات على المستوى الكلي بل عرفت بدورها تغيرات هامة على مستوى البناء، الوظائف، المكانات والأدوار، حيث عملت هذه التحولات على مستوى كل من المجتمع والاسرة الى تغيرات جذرية في نظام الزواج الجزائري تعكس في بعض جوانبها نوع من التناقضات بين الابعاد الاجتماعية الثقافية للزواج فيه ومستجدات الواقع التي تدلي بها الاحصائيات الميدانية خصوصا ما يتعلق بمتوسط سن الزواج لدى الجنسين وارتفاع نسبة كل من العزوبة بين الفئات المتقدمة في السن والعزوبة النهائية، وهي تغيرات انفرد بها المجتمع الجزائري على المستوى المحلي والعالمي، تدعو الى مزيد من الاهتمام بموضوع الزواج.

ولعل العوامل المحفزة على الخوض في هذا الموضوع هو ما تطلعنا عليه الجهات المتخصصة عن جديد بعض جوانب الظاهرة محل الدراسة من خلال الاحصائيات الدورية، وما تثيره الصحافة والاعلام الوطنيين والدوليين من قضايا ذات صلة بموضوع الزواج في هذا المجتمع والمجتمعات العربية عامة، مشيرة الى أنه يحذو في جوانب متعددة من مساره حذو الدول الغربية التي آل فيها نظام الزواج الى التفسخ بسبب خروجه عما تمليه الفطرة الانسانية، والعود الى الفوضى الجنسية التي عرفتها الانسانية في بعض المحطات من تاريخها والتي كانت عواقبها وخيمة على المجتمع وعلى الكتلة السكانية، محفزة بذلك العقول الى رصد الظاهرة من خلال تسليط الضوء على العوامل الفاعلة فيها والآثار المترتبة عنها والتعمق في فهمها من أجل وضع استراتيجية واضحة للتعامل معها مستقبلا.

1. الاطار النظري للبحث :

1-1- الاشكالية

انطلاقا مما سبق جاءت هذه الورقة لتتبع أهم التحولات التي عرفها نظام الزواج في الجزائر والعوامل الاجتماعية- الثقافية والاقتصادية المصاحبة، باعتبار انه لا يمكن فهم ما يحدث من تغيرات في نظام الزواج دون العودة الى التغيرات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري خصوصا منذ الاستقلال، كما انه لا يمكن اغفال دور العولمة التي أصبحت آثارها تتمثل في كل بقاع العالم، وعلى هذا الأساس تحاول هذه الورقة الاجابة على الاسئلة التالية :

- ماهي التحولات الاساسية التي عرفها نظام الزواج في الجزائر؟
- ماهي التحولات الاجتماعية المصاحبة لما يعرفه الزواج من تغيرات؟
- ماهي التحولات الثقافية المصاحبة لما يعرفه الزواج من تغيرات ؟
- ما هي التحولات الاقتصادية المصاحبة لما يعرفه الزواج من تغيرات ؟

1-2- اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية الزواج بالنسبة للفرد والمجتمع، وأهمية معرفة حركة هذه الظاهرة والتغيرات التي الطارئة عليها والآثار المترتبة عنها، واعطاء صورة واضحة عن كل ذلك . ما من شأنه ان يساهم في دعم البنية المعرفية في هذا المجال التي تساعد في وضع استراتيجيات مستقبلية.

1-3- اهداف البحث

- يهدف هذا البحث الى التعرف على وضع الزواج في المجتمع الجزائري وأهم التحولات التي عرفتها خلال العقود الأخيرة.

- التعرف على العوامل الاجتماعية الثقافية و الاقتصادية المصاحبة لما عرفه الزواج من تحولات في المجتمع الجزائري، في اطار ما يعرفه المجتمع من تغيرات.

1-4- منهج الدراسة

يهتم المنهج الوصفي بوصف الظاهرة المراد دراستها و جمع اوصاف و معلومات دقيقة عنها، كما توجد في الواقع من خلال التعبير عنها كميا و كيفيا والوصول الى استنتاجات وتعميمات تساعد على تطوير الواقع الذي ندرسه (عبيدات ، عدس، و عبد الحق، 1984، الصفحات 187-188) وهو المنهج المساعد على تحقيق أهداف هذا البحث المتمثلة في وصف ظاهرة الزواج كما هي عليه ورصد التغيرات الاساسية التي طرأت عليها و على مختلف العوامل الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية الفاعلة فيه.

1-5- الدراسات السابقة : حظي موضوع الزواج في الجزائر باهتمام العديد من الباحثين الاجتماعيين والديموغرافيين منذ الفترة الاستعمارية ومازال يجذب اهتمام الباحثين الى اليوم نظرا للتغيرات المستمرة التي يعرفها في اطار ما يشهده المجتمع من أزمات وتغيرات سريعة على مختلف الاصعدة. وقد اعتمت هذا البحث على الاساسية منها حسب الترتيب الزمني كانت أهمها دراسة كمال كاتب، (kateb، 2001) ، وعلي قواوسي (Kouaouci, 1992)، و مصطفى بوتفنوشت (بوتفنوشت، 1984)، و أخرى غيرها، انتهت من خلال تتبع الظاهرة تاريخيا و فحصها ميدانيا الى ان الزواج في الجزائر يعرف تغيرات جذرية منذ سنوات السبعينات، يحاول البحث التالي تتبع مستجدات الواقع بناء آخر الاحصائيات في مختلف الجوانب التي اعتمدت لتفسير التحولات الحاصلة في هذه الظاهرة.

1-6- مفهوم نظام الزواج :

يعرف الزواج على أنه: "العلاقة الجنسية المقررة اجتماعيا بين شخصين أو أكثر ينتميان الى جنسين مختلفين، و يتوقع ان تستمر لوقت أطول من الوقت الذي تتطلبه عملية الحمل و انجاب الاطفال، وتكاد تكون علاقة ثابتة و هي من اهم ما يميز الزواج في مختلف الثقافات، طالما أن الزواج لا يتساوى في امتداده مع الحياة الجنسية، و طالما ان يستبعد علاقات البغي و الزنا و أي نوع من العلاقات الجنسية العارضة أو التي لا يقرها

القانون و العرف أو الدين" . أو هو: " مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقة بين رجل و امرأة و يفرض عليها نسقا من الالتزامات و الحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الاسرة و ضمان أدائها لوظائفها و يعتبر حفل الزواج اعلانا يعترف بمقتضاه كل من الزوج و الزوجة بمكانته في المجتمع و هي التي تكتسب من خلا التعاقد بينهما الذي يلقى كل التدعيم الاجتماعي" (غيث، 1979، صفحة 278). عرف ايضا في قاموس علم الاجتماع كما يلي : "هو مراسيم مدنية و دينية في نفس الوقت، عقد رمزي و مؤسسة اجتماعية لإباحة الاتحاد بين فردين من جنس مختلف، و الخضوع للالتزامات متبادلة و الاعتراف بالحقوق الخاصة" (Ferréol, 1995, p. 130)

كما عرف الزواج أنه :"اتحاد جنسي جرى التعارف و الاتفاق عليه و اقراره اجتماعيا بين رجل وامرأة بالغين و من هنا تنشأ صلة القرابة بين الزوجين كل من يَمُتّ لهما بصلة سواء من الأصول أو الفروع. كما عرف على انه علاقة جنسية بين فردين تحظى بالقبول الاجتماعي، يجمع الزواج دائما –تقريبا– بين شخصين مختلفين في النوع، و ان كانت هناك بعض الثقافات تتسامح مع أنماط زواج المثليين. وعادة ما يمثل الزواج الاساس الذي ينهض عليه الانجاب، أي أنه يكون من المتوقع أن ينجب الزوجان وأن يقوموا بتربية الاطفال، وتسمح العديد من المجتمعات بالزواج التعددي حيث يمكن للمرء أن يتخذ عدة أزواج او زوجات في ذات الوقت" (غيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، 2006، صفحة 237). يمكن من خلال هذه التعريفات أن نستشف أن الزواج هو ظاهرة اجتماعية نابعة لب ثقافة المجتمع، كما تضبطه قواعد تحدد نوع العلاقة و ما يترتب عليها من حقوق و واجبات.

1-7- مفهوم النظام : يعرف مفهوم النظام في العلوم الاجتماعية مشكلة تعدد التعريفات و تضاربها بفعل المنطلقات النظرية لكل تعريف، وقد اعتمد هذا العمل على ما ذهب اليه "ماكس فيبر" في ضبطه لهذا المفهوم من خلال حديثه عما يعرف بالنظام الشرعي، والذي يشير الى جملة الأعراف والقوانين المنظمة للفعل الاجتماعي (فيبر، 2011). وباعتبار موضوع البحث يدور حول الزواج فالمقصود من نظام الزواج كنظام شرعي هو جملة الأعراف والقوانين المنظمة للزواج في المجتمع.

و في الحديث عن الزواج غالبا ما تطرح أسئلة من نوع : من يمكن الزواج به؟ متى يمكن الزواج به؟ كيف يمكن الزواج به؟ و من يقرر الاجابة على هذه الأسئلة؟ من خلال الاجابات المقدمة لهذه التساؤلات يحدد كل مجتمع سوق الزواج الخاص به. فالقواعد التي يتم تبنيها و تثمينها و نقلها عبر الاجيال أو اعادة النظر فيها تعمل على مراقبة سلوكيات الافراد، الميول بين الجنسين، و باختصار ادارة القران بين المجموعات و انجاب الاطفال و هما النشاطين الاساسيين في الانتاج الاجتماعي. ان شروط الزواج تتحدد بثقافة كل مجتمع، القواعد التي تم الاجماع عليها و درجة امتثال الافراد لهذه القواعد. اذ تمثل الاعتقادات الدينية، التربية للحياة الجنسية و الزواجية تعيين ما هو مسموح حول الاختيارات الزواجية للأفراد، الشروط المفروضة للارتباط (الجنس، السن، الحالة الزواجية السابقة، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية) هي بالأحرى نماذج لهيكلة ما يعرف بـ "سوق الزواج" الذي يضبط

بدوره السلوك الزواجي لكل مجتمع. و على هذا الاساس تتضح الفروق بين المجتمعات فيما هو مسموح و مرفوض بالنسبة للأسئلة السابقة(Locoh, 2002, p. 103) . مع أن الاجابة على كل تلك الاسئلة حول الزواج لابد من ان تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية الجذرية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة في ظل التغيرات السريعة في اطار العولمة و التطور التكنولوجي السريع.

2- وظائف الزواج في المجتمع : يتزوج الأفراد لأغراض مختلفة منها السعي لتحقيق الامان الاقتصادي العاطفي و الرغبة في الانجاب و الحاجة الى الصحبة، كما قد يتزوج الافراد لأغراض أخرى مثل تحسين المركز الادبي، أو الحاجة الى الرعاية الصحية ... و قد ينظم المجتمع نفسه ليجعل من الزواج أمرا ضروريا وحتميا ويكاد يكون اجباريا كما هو الحال في أغلبية المجتمعات الاسلامية، في المقابل يمكن لمجتمع أن يسمح و يقر بممارسات مخالفة للطبيعة البشرية في مجال الاسرة والعلاقات الجنسية تجعل الزواج يفقد دروه كمؤسسة اجتماعية كما هو الحال في مجتمعات ما بعد الحداثة.

3- أشكال الزواج في المجتمعات المعاصرة :

يعد الزواج من النظم الاجتماعية القديمة قدم ظهور الإنسان على هذه الأرض، وقد واكب بذلك التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية ، السياسية والثقافية التي مرت بها البشرية عبر مختلف الحقب التاريخية، وعرف بذلك أشكال وطرق مختلفة تناسبت مع الأوضاع المختلفة الخاصة بكل حقبة، مع بقاء اختلافه وتنوعه من مجتمع لآخر. وقد كشف التاريخ الإسلامي والدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية عن أنواع مختلف للزواج التي عرفتها البشرية صنفت عموما إلى نوعين أساسيين هما الزواج الأحادي(Monogamie) ويتمثل في وحدانية الزوج و الزوجة، وهو النوع الغالب في المجتمعات المعاصرة، والزواج المتعدد (Polygamie) والذي يأخذ شكلين مختلفين هما : وتعدد الزوجات(Polygynie) الذي مازال منتشرا في بعض الدول التي تشرعه مثل الدول الاسلامية بالإضافة الى الشكل المتمثل في تعدد الأزواج المعروف بـ (Polyandrie) بالإضافة إلى الزواج الجماعي الموجود وهي اشكال نادرة في المجتمعات المعاصرة. كما نجد في المجتمعات المعاصرة ما يفضل الزواج الداخلي أي داخل الدائرة القرابية (Endogamie) بهدف تحقيق بعض المصالح الاجتماعية والاقتصادية وقد كان شائعا في المجتمعات التقليدية ومازال معروفا الى اليوم رغم الأضرار الصحية المترتبة عنه، كما يمكن ان يكون الزواج من خارج الدائرة القرابية وهو ما يعرف بالزواج الخارجي (Exogamie) وهو النوع الاكثر انتشارا في المجتمعات المعاصرة لما تتسم به من انفتاح على العالم الخارجي.

4- الخلفية الاجتماعية للزواج في الاسرة

يبقى الزواج في الجزائر من المؤسسات القوية في المجتمع، رغم التغيرات التي طرأت على مختلف جوانبه نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي عرفتها الجزائر اثناء وبعد الفترة الاستعمارية. اذ يعتبر الزواج الاطار الوحيد المسلم به من طرف المجتمع لتلبية الحاجات الجنسية. ويبقى الزواج بذلك العنصر المؤسس للأسرة

مع لزوم بكارة الفتاة وقت الزواج، وهو ما يمنع العلاقات الجنسية قبل الزواج، وبذلك تخضع المرأة في هذا المجتمع دائما الى المراقبة والحراسة العائلية والاجتماعية. بهذا فانه رغم اختفاء الزواج المبكر، تراجع الزواج المتعدد، ارتفاع متوسط سن الزواج وانخفاض فارق السن بين الزوجين، وهي تحولات عرفها أيضا الزواج في الدول الغربية، لا يمكن التأكيد على أن نظام الزواج في الجزائر يقترب من نظام الزواج الغربي الذي يترك المجال مفتوح أمام اختيارات الأفراد. فالزواج في الجزائر هو الشكل الوحيد للارتباط الذي يقبله المجتمع والعلاقات الجنسية خارجه غير مسموحة[1] وهو ما تعكسه نسبة المرتفعة للعزوبة بين الجنسين حتى سن متقدم (Kateb, 2009, p. 83)

و رغم ما شهدته العائلة الجزائرية المحافظة من هزات، عبر التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السريعة، عملت هذه الوحدة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وبقيت محافظة على مراقبتها للأسر الحديثة التكوين؛ فالزواج غالبا ما يكون مرتبا بين العائلات التي توافق على اختيارات الأفراد للزواج (لا تفرضه عليهم) ما أدى إلى انتشار الزواج داخلي بقوة (حيث وجد أن ثلث الأزواج توجد بينهم علاقات عائلية). وتقوم العائلات بتنظيم الزواج، كما قد تدفع الى التعارف بين طالبي الزواج واذا ما تم الاختيار تقوم بالموافقة عليه. بهذا تبقى عملية مراقبة العائلة والتقاليد لمسألة تأسيس الأسر الجديدة قوية نسبيا في الجزائر. وتهدف الاستراتيجيات الزواجية العائلية إلى المحافظة على مراقبة الزواجات الحديثة التكوين، ولتتمكن من ذلك كان لابد لها من عرقلة المرور من الزواج التقليدي إلى أشكال الزواج الحديث الذي يحرر الافراد من سلطة الجماعة العائلية. وهذه الاستراتيجيات شجعت عليها اتجاهات الأفراد المقبلين على الزواج الذين ينتظرون المساعدات المادية والمالية من عائلاتهم. كما يعتمد الأزواج على العائلة للتأكد من وفاء الزوجة. وقد سهلت أزمة السكن وضعف العرض في هذا المجال، بالإضافة إلى تزايد البطالة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات وإلى اليوم، انتهاج العائلات لهذه الاستراتيجيات القائمة على مراقبة الزواج وتأسيسه، مقابل عرقلة إرادة التحرر لدى الشباب. وتطمح الحلول الوسطى للوصول إلى نموذج زواجي جديد الذي يوفّق بين الظروف الجديدة التي تفرضها التغيرات البنيوية (الاجتماعية و الاقتصادية) مع ما يفرضه الدين الإسلامي من قيم بالإضافة إلى العادات و التقاليد. ومع كل التغيرات التي عرفها نظام الزواج في الجزائر ترى بعض الاتجاهات المتحررة انه لم يصل الى مسايرة التطورات الحاصة في الجوانب الاجتماعية –الثقافية و الاقتصادية للمجتمع. (Kateb, 2009, p. 84)

5– الزواج في مجتمعات ما بعد الحداثة:

بعد ما عرفت الدول الغربية ما سمي بالعصر الذهبي للزواج خصوصا في الفترة الممتدة بين سنوات الثلاثينات الى نهاية الستينات، شهدت بعدها أزمة حادة تمثلت في احجام الشباب عن الزواج كان كاستجابة مباشرة للتغيرات التي جلبها التحديث في اطار الثورة الصناعية و التحضر و ازدهار الرأسمالية و ما ولدته من ضغوط الاجتماعية و الاقتصادية ساهمت في تراجع كبير لنسب الزواج، الأمر الذي أسفر عن حدوث ما يعرف

[1] - kamel kateb, Ibid. P 83

بالثورة الجنسية و ما صاحبها من تحرر جنسي أدت إلى تحولات جذرية على مستوى نظام الزواج في هذه الدول، تحت تأثير وسائل الاعلام و الاعلانات و نشاطات اصحاب الاتجاهات الراديكالية و الحركات النسوية المتطرفة بالإضافة الى مظاهرات الشواذ من الجنسين. سمح بظهور أشكال جديدة لإشباع الحاجات الجنسية لأفراد مجتمعاتها وانتشار ما يعرف بالارتباط الحر(L'union libre)، التسري (Concubinage)، التعايش بين الجنسين (Cohabitation)، زواج التجريب (Mariage pour l'essai). لقد عرفت هذه المظاهر الغريبة للارتباط بين الجنسين انتشارا سريعا فاجأ الملاحظون اذ لم تسجل سنة 1966 سوى 300.000 حالة، ليرتفع العدد بسرعة إلى 1.500.000 حالة سنة 1990، و إلى 2.400.000 سنة 1999 (Segalen, 2005, p. 98).

كما انتهى الزواج في هذه الدول إلى ما يعرف بالزواج المثلي (Homosexualité) الذي أقرته التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية في العديد من الدول الأوروبية مدنيا و مؤخرا تم الاعتراف به دينيا على مستوى الكنيسة، بالإضافة إلى ضبط طرق التبني... و كان ذلك أولا في "النرويج" سنة 1993، ثم "السويد" سنة 1995، "أيسلندا" سنة 1996، "هولندا" سنة 1998، "فرنسا" سنة 1999، ثم تبعتها كل من "ألمانيا"، "البرتغال"، "فنلاندا"، "بلجيكا" سنة 2001، و آخرها كان سنة 2005 في"اسبانيا" (Segalen, 2005, p. 110).

إن الزواج المدني لم يعد يمثل الشكل الوحيد للارتباط بين جنسين في هذه الدول، والعلاقات الجنسية لا تمارس في إطاره فقط. كما أن التعدد المتزامن لا يمكن ضبطه، خاصة وأن عملية الارتباط تعود إلى الاختيار الحر للمعنيين من جهة حرية اختيار شكل الارتباط، ومن جهة أخرى حرية اختيار الزوج. ما أدى إلى ارتفاع نسبة الولادات غير الشرعية (خارج الزواج) حيث قدرت ب 50% في الدانمارك، حوالي 27% في فرنسا و المملكة المتحدة في حدود سنة 2000. و تأخذ فرنسا مكانة وسيطة فيما يخص حدة هذه الظاهرة بينما تستفحل في دول أوروبا الشمالية في حين تتراجع بالنسبة لدول أوروبا الجنوبية (kateb, 2001, p. 83). وقد كان للفوضى الجنسية التي عرفها العالم الغربي آثار واضحة على الزواج بحد ذاته حيث سجلت هذه الدول تراجع مستمر لنسبه في المقابل تزايدت نسب الطلاق بعد التعديلات التي أدخلت في هذا الجانب (سالم الاحمر، 2004، صفحة 172).

6- تحول المؤشرات الديموغرافية للزواج في الجزائر

6-1- تطور المعدل الخام للزواجات :

تعد الزواجية من الظواهر الديموغرافية المؤثرة بقوة في حركة أي مجموعة سكانية وبنيتها، خصوصا بالنسبة للمجتمعات المحافظة كالمجتمعات الإسلامية، لأنها من العوامل الأساسية التي تتحكم في كل من المواليد والخصوبة. فبعد الاستقلال عرف الزواج في الجزائر تغيرات هامة حسب الفئات العمرية، ففي إحصاء 1966 كانت حوالي

نصف الفتيات بين 15-19 سنة قد تزوجن و 13% فقط من الفتيات بين 20-24 سنة كن مازلن عازبات، لكن بعد مرور عشرين سنة انعكست النسب السابقة حيث أن أقل من 10% من الفتيات بين 15-19 سنة كن متزوجات و حوالي نصف الفتيات من فئة 20-24 سنة كنّ مازلن عازبات حسب نتائج تعداد 1987، حيث كان للتعليم وتمديد فترة الدراسة وأزمة السكن والبطالة دور أساسي في ذلك التحول (Kouaouci, 1992, p. 14). ويعكس الشكل البياني التالي الخاص بحركة الزواجية في الجزائر منذ 1966 التراجع الكبير للمعدل الخام للزواجات[2] خلال فترة التسعينات إلى بداية سنة 2000 والذي استقر خلالها عند حد يقل عن 6‰، رغم أن فئة الشباب التي كانت في سن الزواج كانت فئة هامة في البنية السكانية. وقد عرف هذا المعدل ارتفاعا من جديد خصوصا بعد 2005 ليتضاعف تقريبا بحلول سنة 2011 أين قدر بـ 10.05‰. ويمكن إرجاع ذلك دائما إلى التحسن الذي عرفته الأحوال المعيشية خصوصا أمام فتح مناصب الشغل أمام الشباب وتحقيق بعض الانجازات في مجال السكن، في ظل عودة الأمن الاجتماعي على وجه الخصوص و الانفراج النسبي للأزمة الاقتصاد بارتفاع سعر البترول في السوق العالمي. ويؤكد المتخصصون أن المعدل الخام للزواجات يتأثر بالظروف الاقتصادية حيث ينخفض نسبيا في فترات الأزمة بينما يعرف ارتفاعا في فترات المواتية. الا أن الاحصائيات الاخيرة تشير الى ان هذه النسبة بدأت تعرف تراجعا مستمرا منذ 2014 الى ان بلغت في آخر 7.79‰ سنة 2017 كما يتضح من الشكل، ومع تأكيد دور البنية السكانية حسب الجنس و السن في هذا التراجع الا نه لا يمكن استبعاد العوامل الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية الفاعلة في هذا التراجع كما سيتضح لاحقا.

الشكر رقم 1 : تطور المعدل الخام للزواجات في الجزائر (‰) :

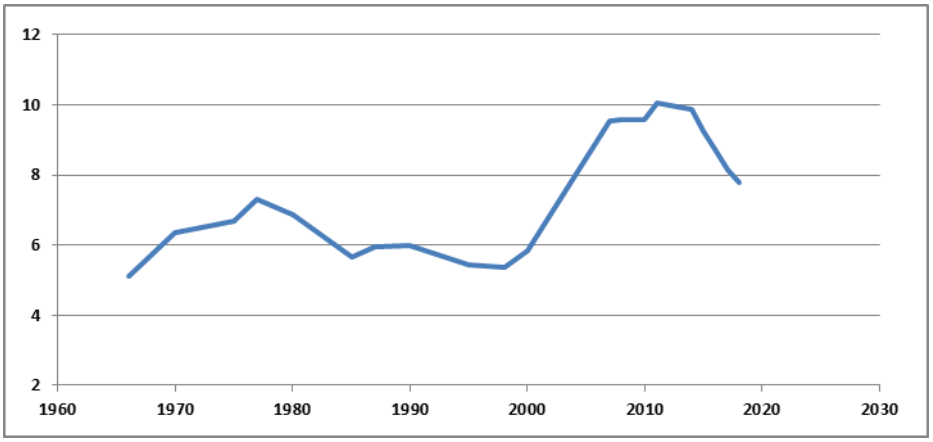

المصدر: (ONS, Démographie Algeriènne, 2018) من انجاز الباحثتان

6-2- تطور متوسط سن الزواج الأول:

يرتبط سن الزواج الاول حسب نتائج الدراسات بالمستوى التعليمي، استقلالية المرأة والالتحاق بالعمل المأجور، وهو من المؤشرات الجوهرية الدالة عن التحول الاجتماعي والديموغرافي (Locoh, 2002, p.

[2]- **المعدل الخام للزواجات ‰:** هو حاصل قسمة عدد الزواجات خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

(105 . وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة التمييز بين سن الزواج الاول و بين سن بداية العلاقات الجنسية، فالأول هو المعتمد في الدول الاسلامية خاصة، نظرا لتحريم أي نوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج، في حين ان التغيرات التي طرا ت على نظام الزواج في الدول الغربية التي تسمح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج نجد الكتابات تتحدث عما يعرف بسن بداية العلاقات الجنسية (Boson, 2003, p. 1)، و حسب الاحصائيات المقدمة فان متوسط سن الدخول في أول علاقة جنسية في الدول الغربية تراجع كثيرا بعد الثورة الجنسية التي عرفتها هذه المجتمعات خلال الستينات و السبعينات ففي فرنسا انتقل متوسط السن عند أول علاقة جنسية بالنسبة للإناث من 22 سنة عام 1942 الى أقل من حدود 17 سنة خلال 2010، وبالنسبة للذكور من 18 الى حدود 17 سنة عام 2010 (Bozon, 2014) . مقابل ذلك نجد ان متوسط سن الزوج الأول في المجتمع الجزائري كمجتمع اسلامي عرف ارتفاعا هاما خصوصا بالنسبة للإناث حيث يعد من بين مؤشرات التغير الجذري في نظام الزواج بالنسبة لهذا المجتمع، اذ تشير الإحصائيات المتوفرة حول الفترة الاستعمارية، إلى أن الزواج كان يتم في سن مبكرة عموما، ويكون مبكر أكثر بالنسبة للفتيات، حيث أن 50% من الفتيات في سن 17 كن قد تزوجن سنة 1911، بينما 45% من الذكور في سن 25 لم كانوا لم تزوجوا بعد، وأن 75% من الفتيات يتزوجن قبل سن 25 سنة، بينما نسبة 75% من الذكور تزوجوا قبل سن 35 من العمر. والإبكار في الزواج كان موجودا أيضا لدى الذكور لكن بنسب أقل أهمية، حيث أن 10% من الذكور كانوا قد تزوجوا قبل سن 20 من نفس السنة، مع الإشارة إلى عدم وجود حد اقصى لسن الزواج بالنسبة للرجل (Kateb, 2009, p. 39). بعد الاستقلال تراجع الزواج المبكر، وأصبح الزواج يحدث في سن متأخرة خاصة بعد التعديلات القانونية فيما يخص سن الزواج بانتقاله من 16سنة إلى 18سنة سنة 1984. كما قد تميزت هذه الفترة بصفة خاصة بالانتشار ملحوظ لتعليم الفتيات الذي كان له الأثر كبير في ارتفاع متوسط سن زواجهن الأول (Kateb, 2008, p. 3)، حيث انتقل هذا الأخير تدريجيا من 18.3 سنة عام 1966 إلى 29.3 سنة 2008 . أما بالنسبة للذكور فانتقل تدريجيا من 23.8 سنة 1966 إلى 33 سنة 2008، وقد حالت الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية دون اقدام الشباب على الزواج في سن مبكر (Ouadah-Badidi & Saadi, 2014, p. 16)، كما كان للتنشئة الاجتماعية على القيم الدينية والاجتماعية القائمة على العفة و الشرف دور واضح في كبح جماح الغريزة الجنسية لدى الشباب بدليل ثبات نسبة الولادات خارج الزواج عند مستويات منخفضة عكس ما هو عيله الوضع في الدول التي تسمح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج والتي بلغت فيها هذه النسبة الى حدود 60% كما هو الحال في فرنسا(INED, 2018) .

بهذا عرف الزواج في الجزائر تغيرات هامة فيما يخص الرزنامة التي أثرت على ارتفاع نسبة العزوبة عند السن 25 سنة. والتي انتقلت لدى النساء بين 20-24 سنة من 11% سنة 1966 إلى 18% سنة 1969 و من ثمة إلى 31% سنة 1977 . بينما في سنة 1987 قدرت بـ 52 %، لتصل سنة 1998 إلى 76.46

%. ويوضح الشكل التالي تطور متوسط سن الزواج الأول بالنسبة للجنسين وفارق السن بين الزوجين، حسب نتائج التعدادات التي أجريت في الجزائر:

الشكل رقم 2 : تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الجنس وفارق السن بين الزوجين:

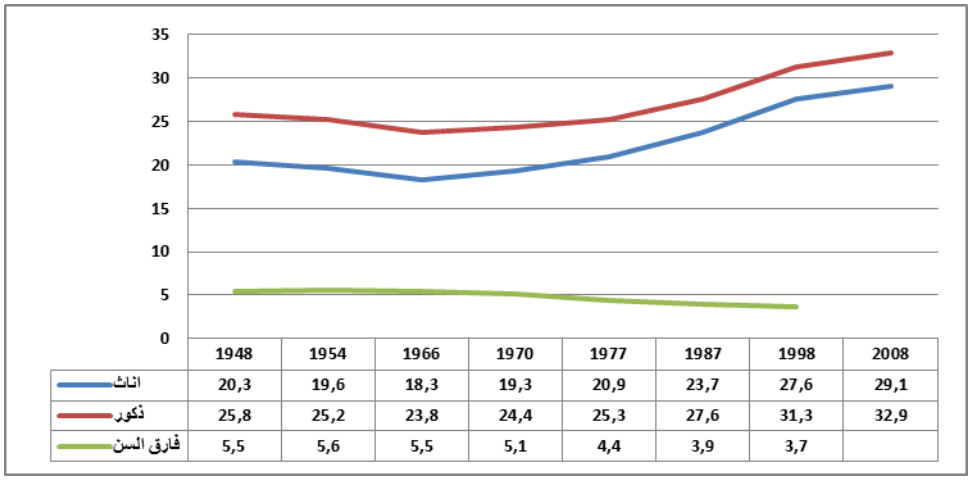

	1948	1954	1966	1970	1977	1987	1998	2008
اناث	20,3	19,6	18,3	19,3	20,9	23,7	27,6	29,1
ذكور	25,8	25,2	23,8	24,4	25,3	27,6	31,3	32,9
فارق السن	5,5	5,6	5,5	5,1	4,4	3,9	3,7	

المصدر:(kateb, 2001, p. 49) . من انجاز الباحثتان

وكما يتبين من الشكل فأن فارق السن بين الزوجين في تراجع بطيء منذ الاستقلال حيث انخفض بحوالي سنة بين تعداد 1966 بـ5.5 سنة و تعداد 1977، ليقدر سنة 1998 بـ 3.7 سنة. وهو تحول يشير الى وجود تغير اجتماعي و ثقافي هام فيما يخص بعض جوانب الزواج مثل التوجه الى الاختيار الحر، بفعل التغيرات التي عرفتها مكانة المرأة و الاسرة وفي المجتمع.

7- تحول المؤشرات الاجتماعية للزواج في الجزائر

7-1- التوجه نحو الزواج الخارجي:

عرف الزواج القرابي Endogamie انتشارا واسعا في اطار البنية الاجتماعية و الاقتصادية التقليدية القائمة على الاقطاع في ظل مبدأ "لا انقسام" الذي يحمي الارض، من التفتت بين الورثة، اذ يعتبر الزواج بين أبناء العمومة هو الحل الامثل للمحافظة على الارض (بوتفنوشت، 1984، صفحة 252)، وحسب الاحصائيات فان هذا النوع من الزواج يعرف نوع من الاستقرار في وتيرة انتشاره من سنوات السبعينات الى بداية الالفية الثالثة رغم ما عرفه المجتمع من تحولات عميقة كان لها دور كبير في تغير طريقة الاختيار للزواج التي أصبحت تتجه نحو الاختيار الحر الا ان الزواج القرابي مازال مكرسا خصوصا في بعض المناطق الريفية من الوطن فحسب التحقيقات قدرت هذه النسبة سنة 1970 بـ23.3 ليرتفع الى 27% سنة 1986 بينما تراجع قليلا سنة 1992 الى 25.6%، في المقابل انخفضت الى22% سنة 2002. في حين ان العلاقات القرابية الثانوية بين الزوجين تراوحت خلال نفس الفترات بين 11% الى 8%، أما الزواج الخارجي Exogamie فقد تجاوز خلال التواريخ السابقة 61%، وهو ما يشير الى قوة انتشار هذا النوع من الزواج في المجتمع الجزائري، لكن بالعودة الى التواريخ التي يتراجع فيها قليلا هذا النوع من الزواج يتبين انه يرتفع خلال فترات الازمات الاقتصادية

خصوصا كما تشير اليه التواريخ 1986 و 1992، وهو ما يمكن تفسيره بعامل التضامن الاجتماعي في العائلات الجزائرية خصوصا في فترات ارتفاع نسب البطالة وغلاء المهور... في حين اثبتت التحقيقات الميدانية ان نسب هامة من الشباب لا يفضل الزواج من دائرة القرابة وتزيد حدة الرفض لدة الفئات الاكثر تعلما التي قدرت حسب احدى الدراسات بـ 83% مقابل 17% منهم فقط ممن يؤيدون الزواج من الاقارب (Kateb , 2011).

7-2- التوجه نحو الاختيار الحر :

من طرق الاختيار للزواج الشائعة في المجتمعات المعاصرة طريقة الاختيار الحر للزوجة و طريقة اختيار الأهل حيث يقوم هذا الأخير على تدخل الوالدين أو الأقارب في عملية اختيار شريك الحياة لابنهم أو لابنتهم، ولا يعطي لطرفي العلاقة التدخل في هذا الموضوع، وحتى وإن سمحا لهما بإبداء الرأي في الشريك، المختار إلا أن تأثير الوالدين يبقى كبيرا خاصة إذا تعلق الأمر بمصلحة العائلتين ذلك باعتبار أن الزواج في الدول العربية، بما فيه الجزائر، كان ومازال إلى يومنا ولو بصفة محدودة لا ينطوي فقط على مجرد علاقة بين فردين ولكنه يعتبر في نفس الوقت تعاقدا بين أسرتين (بوتفنوشت، 1984، صفحة 273)، وقد ساهم هذا النوع من الاختيار الى انتشار الزواج الداخلي باعتبار أن الاهل يميلون الى تفضيل ابن أو بنت العم. أما الاختيار الحر فهو ذلك النوع الذي يقوم على هيمنة الطابع الفردي الحر في اختيار شريك الحياة، أي أن رابطة الزواج تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة، مع إقرار الوالدين تماما بحق أبنائهم في ذلك الاختيار. وهو ما تنص عليه الشرائع الدينية و تقره القوانين الوضعية في أغلب دول العالم، كما انه الأسلوب الذي فرضته التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خففت من حدة تدخل الأسرة بصفة عامة في ترتيب وإتمام عملية الزواج (العثمان، 1999، الصفحات 204-205). ويعد هذا النوع من طرق الاختيار لشريك الحياة هو النمط الذي يتجه نحوه المجتمع الجزائري خصوصا في ظل التعديلات القانونية الأخيرة في هذا المجال بالإضافة الى خروج المرأة المتزايد للحياة العامة (التعليم و الشغل...)، وتطور وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي ما يتيح فرص أكبر للتعارف والاختيار بين الجنسين.

أما فيما يتعلق بتعدد الزوجات في المجتمع الجزائري و رغم ان القانون يقره بشروط خصوصا منذ التعديلات التي أدخلت على قانون الاسرة سنة 2005، الا أنه يبقى هامشيا و لا تتعدى نسبة 4%، في المقابل يبقى الزواج الأحادي هو السمة الغالبة(LOCOH & OUADAH-BEDIDI , 2010) .

8- الطلاق:

أصبح الطلاق الذي هو انحلال العلاقة الزوجية، من الظواهر الشائعة والمتزايدة في المجتمعات الغربية أساسا وفي باقي مجتمعات العالم بمستويات متفاوتة، ففي إنجلترا مثلا تشير الاحصائيات الى أن 40% من الزيجات تنتهي الى الطلاق وتستقر نسبة الطلاق فيها عند تلك الحدود، ما يعكس عدم استقرار مؤسسة الزواج بها. أما في الجزائر فلم يكن الزواج خلال القرن الماضي مستقرا أمام نسب الطلاق العالية حيث قدرت سنة 1932 بين 30% الى 40% لكل مئة زواج، بعد هذا التاريخ تموضعت بين 20% الى 30% لكل مئة زواج الى غاية

1942 بعد هذا التاريخ استقرت بين 10% الى 20% باستثناء سنوات الازمة الاقتصادية التي ارتفعت فيها هذه النسبة الى حدود 35%. وحسب الاحصائيات المتوفرة لبعض السنوات حول هذه الظاهرة بعد الاستقلال تشير أنها تراوحت في عموما بين 15.8% سنة 1994 و18.8% سنة 1987 وذلك باستثناء سنة 1979التي ارتفعت بها الى 19.56% % (kateb, 2001, p. 59). بهذا فان نسب الطلاق المسجلة خلال العشريات الاخيرة تعد منخفضة عما كان عليه الوضع خلال القرن الماضي. بدخول الالفية الثالثة سجلت سنة 2005 نسبة طلاق منخفضة قدرت بـ 11.1% لكن هذه النسبة عرفت تزايدا مستمر خصوصا خلال العشرية الاخيرة حيث سجلت نسبة 19.32% وهي من النسب المرتفعة التي سجلت منذ الاستقلال، منها 31ألف حالة خلع ما يعادل 19% من حالات الطلاق، اذ يعد الخلع من المكتسبات الجديدة للمرأة منذ 2005(ONS, Démographie Algeriènne, 2018) .

الشكل رقم 3: تطور نسبة الطلاق في الجزائر (%)

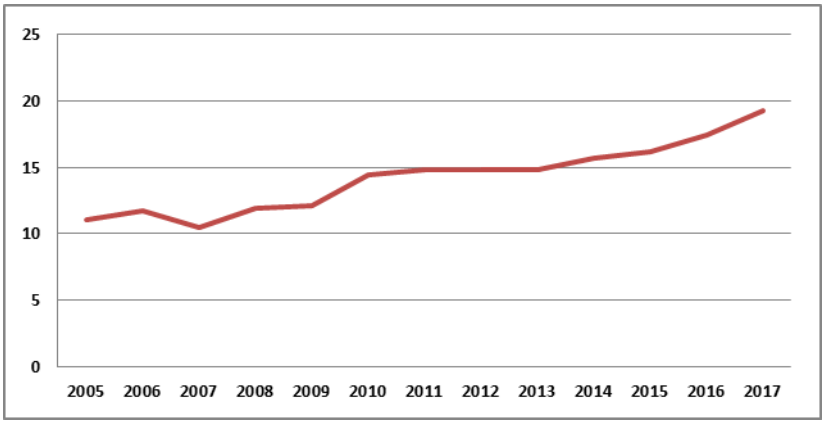

المصدر : (**ONS, Démographie Algeriènne, 2018; ONS, Démographie Algériènne, 2015**)

من انجاز الباحثتان

لقد أعطى المشرع الجزائري الحق للزوجين في طلب الطلاق بعدة صيغ فمنه الطلاق بالتراض، الطلاق بإرادة الزوج و هو المعروف في القانون الجزائري منذ الاستقلال، الطلاق بإرادة الزوجة، مع ضبط الشروط التي يطلب لأجلها الطلاق في كل نوع، و لعل جديد قانون الاسرة المعدل سنة 2005 فيما الخاص بالمادة 53 المتعلقة بأمر الطلاق، هو تعديل أسباب طلب الطلاق، حيث أصبح من حق الزوجة طلب الطلاق في حالة الشقاق المستمر بينها وبين زوجها... بالإضافة الى المادة 54 المعدلة التي أجاز فيها للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي، وفي حالة عدم الاتفاق على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم (الامانة العامة للحكومة ، 2007، الصفحات 8-9). اذ يمكن تفسير هذ

الارتفاع في نسب الطلاق الى هذا الترخيص بالإضافة الى ما يعرفه المجتمع من تغيرات خصوصا فيما يتعلق استمرار حصول المرأة على نوع من الاستقرار والاستقلال الاقتصادي فان الزواج لم يعد يمثل الشراكة الاقتصادية التي كان يمثلها في الماضي. كما أن تراجع الدلالات السلبية لصفة المطلق و المطلقة أسهم بدوره من انتشار ظاهرة الطلاق، بينما يعزى عند اتجاهات اخرى كما هو الحال بالنسبة للمدرسة النسوية للقمع البترياركي و اللامساواة في توزيع مواقع القوة و العمل و السيطرة على الموارد داخل العائلة (غيدنز، علم الاجتماع، 2001، صفحة 264).

9- العوامل الاجتماعية و الثقافية المصاحبة لتحول الزواج في الجزائر :

ان محاولة فهم التحولات العميقة التي يعرفها الزواج في المجتمع الجزائري لا يمكن فهمها الا في اطار ما يعرفه المحيط الاجتماعي الثقافي و الاقتصادي من تحولات، و لأجل ذلك سيتم التطرق الى أهم مظاهر التحول في المجتمع الجزائري التي لها علاقة بما يعرفه الزواج من تغيرات.

9-1- الهجرة الداخلية والخارجية

التحضر في ابسط معانيه هو الانتقال من الحياة الريفية (أي المعيشة في الريف) الى حياة الحضر (أي المعيشة في المدن)، عن طريق الهجرة، وفي هذه الحالة يتعين على الفرد او الجماعة ان تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة وهو نوع من التغيير الاجتماعي يتم نتيجة تبدل في الحياة الفكرية والمادية، ويتجلى هذا التغير في الانتقال من اسلوب ونمط تقليديين، الى اسلوب ونمط جديدين في الحياة (الاخرس، 1988، صفحة 287). ويرى المختصون أن التحضر، بالنسبة للدول العربية، يعد واحدة من التحولات الكبرى في النصف الثاني من القرن العشرين، فالى غاية هذه الفترة كانت الصفة الريفية هي الغالبة على هذه الدول عكس ما هو عليه الحال اليوم (Tabutin & Schoumaker, 2005, p. 678) .

لم تتجاوز نسبة سكان المدن في الجزائر عند اندلاع الثورة التحريرة سوى 27% أي ما يزيد قليلا عن ربع سكانها، لكن سرعان ما عرفت هذه النسبة ارتفاع مستمرا خلال العشرين سنة الأولى من الاستقلال لتقدر بـ 31.4% سنة 1966 ثم الى 40.1% سنة 1977، واستمر ذلك التزايد ليقدر سنة 1987 بـ 49.7%. وتشير الدراسات في هذا المجال الى أن الزيادة المعتبر سجلت في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة) الى نهاية الثمانينات، والتي مثلت مناطق جذب بالنسبة لسكان المناطق الريفية لأجل الحصول على مناصب عمل، والاستفادة من الخدمات العمومية المتوفرة كالطرق، الكهرباء، الماء، المدارس والمراكز... في اطار سياسة التنموية المتبعة، و كانت تلك الموجة الأولى من الهجرة الريفية نحو المدن.

ونتيجة عدم الاستقرار الامني في المناطق الريفية على وجه الخصوص لسنوات العشرية السوداء 1987-1998، عرفت الجزائر الموجة الثانية من الهجرة الريفية نحو المدن، لترتفع نسبة سكان المناطق الحضرية الى 58.3%. فيما تمتد آخر مرحلة من مراحل النمو الحضري من 1998 الى اليوم، حيث استمرت حصة سكان المناطق الحضرية ارتفاعها فقاربت 66%. مع اتجاه الهجرة الداخلية نحو تجمعات حضرية غير المدن الكبرى المذكورة سابقا مثل ولاية مدية وجلفة...(ONS, Armature Urbaine, 2011, pp. 81-83).

ويشير المهتمون بناء على الاحصائيات السابقة إلى أن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر، والتي هي في الصميم عملية اقتصادية، اجتماعية وثقافية، ومن ثمة اتسم التحضر بها على انه عملية تكدس سكاني في المدن نتيجة للنزوح الريفي الكثيف للسكان لا يعكس الأبعاد الحقيقية للتحضر (السويدي، 1984، الصفحات 87-88)، ما ادى الى وجود ذلك التناقض في المظاهر الاجتماعية والثقافية في المدينة الجزائرية الى اليوم.

أما بالنسبة للهجرة الخارجية يمكن القول أن المجتمع الجزائري يعد من المجتمعات المفتوحة على العالم الخارجي من خلال عدد المقيمين بصفة رسمية في دول الاجنبية خصوصا منها الأوروبية. فبحكم العلاقات التاريخية الجزائرية الفرنسية كانت فرنسا الوجهة الاولى للمهاجرين الجزائريين بهدف العمل خلال الفترة الاستعمارية والتي تلتها مباشرة، كما كان للازمة الامنية التي عرفتها الجزائر دور أساسي في انطلاق الموجة الثانية من المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا بدوافع مختلفة وبتسهيلات من حكومة الفرنسية. وتشير بعض الاحصائيات الى ان عدد الجزائريين المقيمين بالخارج سنة 1990 قدر بـ930.000 مقيم، ليترفع سنة 2000 الى 1.040.000مقيم ثم الى 1.710.000مقيم سنة 2010، و1.770.000مقيم سنة 2013 أغلبهم في فرنسا، بينما مثلت كندا والولايات المتحدة الوجهة الاساسية الثانية(Ismain, 2016) ، ويتضح من الارقام تزايد المستمر للجزائريين المقيمين رسميا في الخارج. وسواء تعلق الأمر بالهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية، فان الأفراد المهاجرين يعتبرون كمهربين لثقافة البلدان والمناطق التي يقيمون بها في المهجر، ويعد هؤلاء بمثابة ناقلين لثقافة تلك الدول فيما يخص الأسرة المثالية من جميع جوانبها(الاختيار للزواج، ، طريقة السكن، عدد الاطفال...).

تؤكد لدراسات أن الحياة في المنطق الحضرية تعد عامل من عوامل التحول الاجتماعي والثقافي، حيث تزيد في هذه المجتمعات الحرية الفردية بالإضافة إلى أنها تقلل من فرص الضبط والضغط الاجتماعي، التي يلقاها الفرد في قرية أو بيئة الضيقة عادة، من أقربائه وأنسابه والروابط الاجتماعية المتشددة. خصوصا فيما يتعلق بالقرارات الشخصية كاختيار المهنة المرغوبة والقرارت المرتبطة بالزواج... حيث تخضع حرية الفرد للقانون اكثر من خضوعها للتقاليد والممارسات الاجتماعية (السويدي، 1984، الصفحات 97-99).

9-2- التعليم وتراجع الأمية

ان تعميم التعليم كان أحد وسائل التحديث ومن أهم مظاهره في نفس الوقت، وقد كان لاتساع التعليم وتطويره خصوصا بالنسبة للتعليم العالي دور كبير في تغير الاتجاهات والقيم بشكل عام نحو العديد من القضايا الاجتماعية. كما أن للتعليم وظيفة أخرى إقتصادية لهذا أصبح ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الإستثمار البشري في العملية الإنتاجية. وفي هذا المجال اعطت الجزائر هذا قطاع التعليم أهمية كبيرة منذ استقلالها، اذ كانت واحدة من بين بلدان العالم الثالث الأكثر تضررا من الأمية لان شعبها حرم من التعليم بمختلف أنواعه لأكثر من 130 سنة خلال الفترة الاستعمارية، بالإضافة إلى تحطيم مؤسساته الثقافية والتعليمية. لقد ساعدت السياسة التعليمية المتمثلة في اجبارية التعليم خصوصا الابتدائي ومجانيته، المتخذة من طرف الجزائر مباشرة بعد

الاستقلال، على تراجع الثلثين من نسبة الأمية (من 74.6% سنة 1966 الى 27.7% سنة 2002) وذلك رغم النمو الديموغرافي السريع خلال العشرية الأولى والثانية من الاستقلال، ويتبين من خلال الاحصائيات المتوفرة، أن نسبة التمدرس لدى فئات العمر من ستة الى أربعة عشر سنة عرف ارتفاعا قياسيا ما بين عامي1966-1977، اذ قدر سنة 1966 بـ 47.20% بينما ارتفع الى 79.86% سنة 1987، لتصل سنة 2008 الى 83.05% ، من جهة اخرى تراجع الفرق بين الجنسين في النسبة الالتحاق بالتمدرس لدى نفس الفئة العمرية حيث انتقل من 19.9% سنة 1966 لصالح الذكور الى فارق0.75% سنة 2008 لصالح الاناث اللاتي أصبحت نسبة تمدرسهن أكبر من نسبة الذكور (ONS, Annuaire statistique de l'Algérie : Résultats 2008-2010, 2010). بينما تتزيد أعداد الملتحقين بالدراسة الجامعية سنويا حيث انتقل عدد المسجلين من 820664 خلال الموسم الجامعي2007/2006 الى 1034313 في الموسم الجامعي 2010/2009.(ONS, Année 2006 à 2010, 2014) ، وهو ما يشير الى زيادة الطلب على التعليم بما فيه التعليم العالي لما يوفره من فرص للتوظف. وتجدر الاشارة الى ان الفروق التعليمية بين الأجيال تعد معتبرة في الجزائر حيث تقل نسبة الامية بين الفئات الصغيرة السن بينما ترتفع بين الفئات المتقدمة في السن، وباختلاف المناطق السكنية أيضا، ويمكن لهذا الاختلاف أن يخلق ما يعرف بالهوة الثقافية بين جيل الابناء المتعلم وجيل الاباء الحاملين للثقافة التقليدية، في المسائل الشخصية كالاختيار للزواج و الاقامة بعد الزواج و الانجاب... خصوصا مع قلة فرص استقلال الشباب عن اسرهم أمام أزمة السكن والبطالة.

ان التعليم المعاصر بمختلف مراحله كخطوة أساسية نحو الحياة المهنية اصبح يتطلب فترة أطول من التعليم و التدريب من أجل الحصول على التأهيل المطلوب في سوق الشغل، وهو ما عمل بطريقة آلية على رفع متوسط سن الزواج الاول بالنسبة للجنسين. كما أن انتشار التعليم النظامي المختلط في مختلف الاطوار منذ نهاية السبعينات، ساعد على التقريب بين الجنسين ومنه على اتساع دائرة الاختيار الحر للزواج. وبالتالي يكون التعليم من العوامل الاساسية في التأثير على القيم الاجتماعية للزواج (سن الزواج، فارق السن بين الزوجين، الاختيار للزواج، الزواج القرابي ، قاعدة السكن بعد الزواج)

9-3- تغير مكانة المرأة في ظل التوجه نحو المساواة والتمكين

إن تقسيم المجال في البنية العائلية التقليدية بين الرجال والنساء، هو نوع من الاحتياطات من أجل المحافظة على شرف العائلة. فبنظامها القيمي و ميكانيزمات "الشرف" تقدم العائلة التقليدية معيار الاختفائية الاجتماعية (الحجبة) للمرأة وهو ما كانت تنشّأ عليه الأنثى منذ الطفولة. فهي تكون مثالية اجتماعيا كلما ظهر أنها غائبة عن المجال الخارجي، و كلما كانت أقل ظهورا كلما زاد تثمينها لتكريسها، وعائلتها، لقيمة "الحجبة" وكل ما يتعلق بالفصل بين الجنسين، وهي قيم كلها تهدف إلى المحافظة على سلامة عذريتها، الركيزة التي تقوم عليها كل البنية العائلية مادامت هذه الأخيرة هي المعيار الأول الظاهر للتربية الجيدة ولقوة رجال كل العائلة، أين تكرس أيضا القواعد الصارمة للفصل بين الجنسين والاحترام الشديد للحياة الخاصة للعائلات "الحرمة".

من السمات التي ورثتها المرأة الجزائرية من الفترة الاستعمارية، الامية و الجهل بالإضافة الى الاعتماد الكلي من الناحية الاقتصادية على وليها (الأب، الأخ، الزوج...) وذلك مهما كان انتمائها الطبقي، فحتى النساء من الفئة الارستقراطية لم يكن لهن الحق في امتلاك نصيبهن من الارث او التصرف به في اطار فكرة "لا انقسام" l'indivise التي تعتبر احدى الاعمدة الاساسية في النظام الابوي الذي عرف به المجتمع الجزائري الى فترة ما بعد الاستقلال والقائم على استغلال الارض، الامر الذي كرس مبدأ الزواج القرابي خصوصا من ابن العم، دائما لأجل المحافظة على الارض التي تمثل مصدر الرزق الاساسي. وبناء عليه كان الزواج يتم بقرار من الاهل وبتدبير منهم سواء بالنسبة للذكور أو الاناث لهذا شاع الزواج المبكر خصوصا بالنسبة للإناث باعتبار ان المهمة الاساسية في حياتها هي الزواج وانجاب الاطفال الذين سيعملون على تقوية العائلة وفي نفس الوقت على المساعدة في خدمة الارض... وهو الامر الذي كرس تبعية وخضوع المرأة الفتاة خصوصا داخل الاسرة بحيث تحتل مرتبة أدنى في سلم المكانات واتخاذ القرار، وهي نفس النظرة الدونية التي نظر بها المجتمع الجزائري الى المرأة خصوصا خلال العقود الاولى من الاستقلال، باعتبارها اقل قدرة على ادارة الامور وعلى مواجهة العالم الخارجي. ما جعل ظهور المرأة في الحياة العامة خلال تلك الفترة جد محدود، وهو ما تؤكده نسب الالتحاق بالتعليم والشغل. ومع ان فكرة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين كانت مكرسة في التشريعات القانونية منذ السنوات الاولى للاستقلال الا أن مبادرات تطبيقها على ارض الواقع كانت غائبة طيلة العقود الاربعة الأولى من الاستقلال خصوصا فيما يتعلق بإدماج المرأة في مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

إن مجرّد اعتبار المرأة كقاصر أو غير مؤهلة كالرجل في قانون الأسرة قد أعاق بشكل أو بآخر الاندماج الكامل للمرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من حيث أنه أعطى اهتماما أكبر للجانب الخاص في العلاقات بين الزوجين ولدور المرأة داخل الأسرة بشكل كاد يحصر مكانتها في البيت. وأمام ارتفاع أصوات الحركات النسوية الا انه لم تكن هنا استجابة ذات أهمية تذكر عدا بعض التعديلات في قانون الاسرة سنة 1983. وكان يجب انتظار مشاركة الجزائر في مؤتمر الأمم "بيجين" للمرأة 1995 حتى تتحرك الحكومة وتنشئ الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة سنة 1996، وبداية الاهتمام بمسائل كانت مغفلة من قبل كمحاربة العنف ضد المرأة والتحرش والاهتمام بالنساء اللواتي يعشن في معزل عن أسرهن. ثم توسعت مكتسبات المرأة الجزائرية في ظل اعتماد الحكومة لسياسات تستجيب لمتطلبات برنامج العمل الذي تم تبنيه وكذلك لما تقتضيه واجبات الدولة الجزائرية والتزاماتها من خلال مصادقتها، بتحفظ على اتفاقية إقصاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة(CEDAW) سنة 1996. ودائما في اطار مراعاة توصيات الهيئات الأممية في شأن ادماج المرأة في الحياة العامة تم تبني عدد من البرامج الحكومية في ذلك الشأن كان اهمها الإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج النساء : 2010-2014 الذي يحفز على اشراك المرأة وتعاونها مع الرجل لاتخاذ القرارات التي تهمهم في المجتمع، برامج دعم قيادة المرأة وتجسيد مشاركتها في الحياة السياسية و في الحياة العامة الهادف إلى تأهيل المرأة في المجال السياسي وفي الشأن العام. البرنامج المشترك من أجل مساواة "الجندر" واستقلالية المرأة. والرامي الى تحسين شروط التحاق المرأة بعالم الشغل وتمكينها من الاستفادة من

الفرص المتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المخصصّة للنساء وذلك في إطار التعاون الدولي. و قد جاءت تلك البرامج بمثابة استجابة لمقتضيات مرحلة أصبحت فيها قضايا المرأة من انشغالات "العولمة". من خلال مقرّرات الندوات والبرامج والاستراتيجيات الدولية، وخاصة مع ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها الجزائر، ولا سيما CEDAW (بن زنين، 2012).

ولم تهتم السياسات العامة بمسألة إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية إلاّ في السنوات الأخيرة، وهو الامر الذي فرضته التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية العميقة التي يشهدها المجتمع الجزائري خلال العشريات الاخيرة نتيجة الدخول في نظام اقتصاد السوق وبداية ظهور ثمار التنمية الاجتماعية على وجه الخصوص في مجال تعليم الفتاة... فقد تزايدت مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في السنوات الأخيرة الى 17.95% سنة 2018 مقابل13.52% سنة 2000 و12.81%سنة 1999، وهو ما يعكس النمو البطيء لنسبة اليد العاملة النسوية، بالإضافة الى ان هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بدول مجاورة حيث تبلغ 24.15% في المغرب و 26.51% في تونس سنة 2018 (Perspective-mondde, 2019). مع العلم أن اغلبية اليد العاملة النسوية تشغل قطاع التعليم و الصحة. ذلك رغم مساواة القانون الجزائري بين الذكور و الاناث في حق الشغل (الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة و المرأة، صفحة 18). ويربط المهتمون هذه الوضعية بضعف الاقتصاد الوطني الذي ينعكس في ضعف توفيره لمناصب الشغل، من جهة اخرى فان تدني المستوى التعليمي للمرأة خاصة في السنوات الاولى من الاستقلال منعها من المشاركة في القوة العاملة الجزائرية، كما تم ارجاعها الى عدة عوامل منها الاجتماعية-ثقافية وما تمليه المعايير، العادات والتقاليد من ضوابط في مسألة فضاءات ووقت ومعايير تنقل المرأة خارج مجال الاسرة (Attout, Chebab, & Kelkoul, 1999, p. 11)

بناء على ما سبق يتبين ان المكانة المرأة الجزائرية سواء في المجتمع أو في الاسرة تعرف تغيرات هامة في اطار القوانين المعدلة خلال السنوات، و هو ما اثر على بعض الجوانب في الزواج خصوصا منها متوسط سن الزواج الاول بالنسبة للفتاة، فارق السن بين الزوجين، وطرق الاختيار للزواج و خصوصا نسب الطلاق.

9-4- انتشار نمط الاسرة النواة

ان تغير نمط المعيشة من العمل الفلاحي الى العمل المأجور وتغير نمط السكن، فنمط الاسرة الجزائرية قبل التصنيع كان يغلب عليه الطابع التقليدي المتمثل في الاسرة الممتدة، و لعل اهم أوجه التحول التي عرفتها سرعة انتشار نمط الاسرة النواة التي تعيش في مسكن مستقل غالبا في شقة بعمارة و هو نمط السكن الموروث من الفترة الاستعمارية، والذي نسجت على منواله سياسة البناء الجزائرية بعد الاستقلال. ورغم أن هذا النوع من الاسر كان موجودا من قبل بدليل تسجيل 59.4% سنة 1966 ارتفعت هذه النسبة الى 67% سنة 1987 ومنه الى 71% سنة 1998 بينما مثلت سنة 2002 أسرة من كل ثلاث أسر ما يشر الى الانتشار السريع لنمط الاسرة النواة(Ouadah-Badidi & Saadi, 2014, p. 7)

إن خروج الإنتاج الاقتصادي من الإطار العائلي أفقد النظام الأبوي احد أهم الأسس التي يقوم عليها والمتمثلة في التبعية الاقتصادية للأبناء. بينما الهجرة الريفية والهجرة نحو أوروبا سرعت من تفكيك الخلية العائلية التقليدية. في حين أن الإرث العائلي الذي كان يسمح بالدعم المادي للقرابة (النسب والزواج) و فقد التضامن أهميته، أمام المكتسبات الجديدة للأبناء المتمثلة في التعليم والعمل المأجور. أما على المستوى الثقافي، فان النموذج العائلي الهرمي والأبوي، الممتد والسلطوي لم يعد المرجع الوحيد (Yaakoubd, 2000, p. 275). كما ان التغير في شكل الاسرة والادوار التي تقوم بها أدى الى ضعف دور الاسرة الممتدة في التأثير على القرارات داخل الاسرة النووية. في الوقت الذي لعب فيه نظام التعليم النظامي والعمل المأجور دور كبير في توفير امكانية الاستقلال عن الأهل، كما أدى الى تغير أنماط التفكير والسلوك بين أجيال الأجداد، الآباء وبين الابناء في مجالات كثيرة منها، كيفية تربية و تنشئة الابناء وطرق الاختيار للزواج، وفي اطار هذه التحولات ظهرت تغيرات في بعض المفاهيم المرتبطة بالزواج والطلاق وغيرها.

9-5- انتشار تكنولوجيا الإعلام و الاتصال

يعد الاعلام والاتصال من القنوات القوية في إحداث التغيير الثقافي في المجتمعات المعاصرة، ويعرّف الاعلام على أنه ؛ الإشهار والإعلان والإخبار بشيء أو عن شيء، والغاية الوحيدة من الإعلام هي التنوير عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات ... هذا من الناحية الشكلية أما ضمنيا يشير الاعلام الى عملية تغيير اتجاهات و تحريك الجماعات للعمل في اتجاه معين ولتحقيق أهداف مسطرة مسبقا، بعبارة أخرى فان وسائل الإعلام تبلور صورة قادرة على دفع الإنسان لعمل ما يجب ان يقوم به، كما أنها قادرة على تغيير البناء الأخلاقي للمجتمع (إمام، 1985، صفحة 11 و 431). تظهر من خلال هذه التعريفات الاهمية التي يكتسيها الاعلام والاتصال في المجتمع اذا وجّها لبنائه ومهما كان مصدره، وفي نفس الوقت الى خطورته اذا كان الهدف منه هو هدم ثقافة المجتمع.

لقد وصف العصر الحالي بعصر مجتمع المعلومات، ذلك بسبب الاتساع الهائل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي شمل تطبيقها في المنزل والمكتب ومعظم المؤسسات. ان انتشار تقانة المعلومات أدى إلى اتساع إمكانية الاحتكاك والتواصل بين الشعوب في كل أنحاء العالم، ولعل أحدث وسيلة في هذا المجال شبكات التواصل الاجتماعي، كما أدت الى تسهيل تدفق المعلومات حول الناس والأحداث في الأماكن النائية. (غيدنز، علم الاجتماع، 2001، صفحة 123).

لم تكن الجزائر بمنأى عما يعرفه العالم في هذا المجال فبعد سياسة الانفتاح المتبعة منذ سنوات الثمانينات، عرفت وسائل التكنولوجية الحديثة للاتصال في ظل التطور التكنولوجي السريع انتشارا سريعا، حيث بدأت بالمستقبلات الهوائية للبث الفضائي للقنوات الاوروبية خصوصا منها الفرنسية والعربية، حيث انطلقت خدمة البث عبر الأقمار الصناعية منذ بداية التسعينات، وقد جعلت الجمهور الجزائري في بداياتها يلتف حول قطبين من القنوات تتمثل في كل من TF1 باللغة الفرنسية و MBC باللغة العربية ؛ وذلك حسب الخصوصية الثقافية

للغة المستعملة في الجزائر والمتمثلة في الفرنسية الموروثة من النظام الاستعمار ومن نظام التعليم في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، واللغة العربية التي تعد اللغة الأم، وما من شك في وجود اختلاف الكبير للقيم الاجتماعية التي يقوم هذين القطبين ببثها (Madani, 1996) . بقدوم الالفية الثالثة عرفت وسائل التكنولوجيا الحديثة للاتصال انتشارا مطردا بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف مستويات الاجتماعية الغنية و الفقيرة، المتعلمة وغير المتعلمة، حيث انتقلت نسبة استخدام الانترنت في أقل من 15 سنة من 0.49% سنة 2000 الى حدود 47.69% سنة 2017 ما يعكس سرعة انتشارها، كما ارتفعت نسبة استعمال الهاتف النقال لكل مئة نسمة من 0.28% سنة 2000 الى 110.96% سنة 2017 (Perspective monde, 2019)، وهو ما يعكس سرعة دخول المجتمع الجزائري الى عالم تكنولوجيا الاعلام والاتصال الذي شكل الصدام الثاني لثقافة المجتمع الجزائري مع ثقافة العالم الغربي بعد الصدام الاول الذي حدث بفعل الاستعمار وسرعة الانتقال من حياة الريف الى حياة المدينة بعد الاستقلال، اذ ساعد هذان الاخيران على احداث تغير عميق في البنية الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية ومنه في بنية ووظائف الاسرة الجزائرية، فان سرعة دخول هذا المجتمع الى عالم تكنولوجيا المعلومات ستجعله يأخذ من إيجابياتها المتمثلة في تقريب المسافات وإزالتها للحواجز بين البلدان والشعوب وتحويل العالم بذلك الى قرية عالمية، وفي نفس الوقت التأثر بسلبياتها باعتبارها المصدر الرئيسي لإنتاج القيم الاجتماعية الجديدة ونشرها، مثل ظهور قيم ومعايير النفعية والفردية والأنانية. هذا بالإضافة الى تحدثه من اغتراب والعزلة الاجتماعية حيث ان قيام وسائل الإعلام بتوفير ما يحتاجه الفرد من خدمات دون ان يكون في تفاعل وتكافل مع محيطه الاجتماعي، يدفع الأفراد إلى الانعزال تدريجيا عن المجتمع. وهو ما يساعد على انتشار القيم و معايير جديدة دخيلة على ثقافة المجتمع الجزائري في مجال الاسرة (عزوز، 2010-2011) قيم الاستهلاك والاختيار للزواج والعدد الاطفال والمسكن المستقل ...

9-6- تراجع وظيفة الدين

يشير "صلاح الفوال" الى انه مهما اختلفت التعريفات حول الدين فانه يمكن اعتباره منهجا في الحياة تتبعه كل جماعة أو يرتضيه كل مجتمع. معتبرا بذلك أن منهج حياة كل مجتمع هو دينه لأنه صادر عن تصوره الاعتقادي و متأثر به[3]. إن للدين علاقة وطيدة بالممارسات الاسرية خصوصا ما يتعلق منها بأمور الزواج وكل ما يترتب عليه، فقبل عوامل التحديث التي سبقت الاشارة اليها خصوصا اتساع الحضرية، التعليم النظامي للجنسين انتشار وسائل الاعلام والاتصال الحديثة، زيادة عدد المقيمين بالدول الغربية بالإضافة الى العولمة، كان تأثير الدين واضحا في قواعد السلوك اذ حقق نوع من الثبات والاستقرار والتجانس في العادات والتقاليد الاجتماعية و منه في سلوكيات افراد المجتمع الجزائري، الا ان العوامل التحديث المذكورة ساعدت على بروز توجهات وسلوكيات جديدة كانت الى وقت قريب ومازالت في بعض المناطق من الامور التي لا يتقبلها العرف الاجتماعي المستوحى غالبا من الدين والعادات والتقاليد الاجتماعية، وكانت بصمات التحديث واضحة في مجال الاسرة والزواج ابتداء من معايير

[3]- عبد الله الخريجي،علم الاجتماع الديني، الطبعة الثانية، 1991، رامتان، جدة، السعودية، ص 35.

الاختيار للزواج وشروطه (المهر، والمسكن...) الى سن الزواج، وتعكس مراسيم الاحتفال بالزواج والتنافس فيه درجة التأثر بما تعرضه تلك الوسائل من طقوس هذا لمجال، أمام النزعة الاستهلاكية المتولدة عن نظام اقتصاد السوق... اضافة الى الارتفاع المسجل في نسب الطلاق وبروز ظاهرة الامهات العازبات والاطفال غير الشرعيين، والاجهاض غير القانوني، وما يلقاه هذا البلد من ضغط المنظمات الدولية للاهتمام بهذه المسائل الثلاثة الأخيرة في ظل ما يعرف بحقوق الانسان و حرية التعبير... كل ذلك يعد دلائل على تراجع الدين أمام زحف العولمة، وأمام تراجع دور المسجد والاسرة في غرس القيم والمعايير الدينية الصحيحة في الاجيال الناشئة. ويعتر تراجع الديني لدى بعض الباحثين العامل الرئيسي الذي سيجعل الدول الاسلامية تسير على خطى الدول الغربية فيما يتعلق بتحول الظواهر السكانية كالزواج و الخصوبة، والتي بدورها لم تصل الى ما وصلت اليه من أوضاع الا بعد التراجع الذي عرفته الديانة الكاثوليكية (Courbage & Todd, 2007, p. 28). فعوامل التحديث تلك تساعد على تطوير اتجاهات جديدة داخل المجتمع أمام تنامي الحرية الفردية، و هو ما ينعكس في مختلف المظاهر الجديدة لنظام الزواج في المجتمع الجزائري.

10- العوامل الاقتصادية :

يمكن اختصار العوامل الاقتصادية التي لها علاقة بالزواج في مسألة البطالة والفقر في المجتمع الجزائر وما لها من علاقة بحركة عدد الزواجات السنوية الخام من جهة وسن الزواج الاول من جهة اخرى، وسيتم التركيز على ما عرفته نسب البطالة من تغيرات خلال الفترة المقصودة في هذا البحث والممتدة من الاستقلال الى اليوم نظر لتوفر الاحصاءات حولها، باعتبار ان البطالة والفقر وجهان لعملة واحدة من جهة ومن جهة أخرى عدم توفر بيانات دورية توضح تطور نسب الفقر.

بالنظر الى تطور البطالة في المجتمع الجزائري نجدها خاضعة للتغيرات التي عرفها النسق الاقتصادي فغداة الاستقلال كان الاقتصاد الجزائري يتسم بالطابع الفلاحي، عدا بعض المصانع المخصصة لبعض الصناعات الخفيفة، وسرعان ما بدأ الاتجاه نحو تبني سياسة التصنيع من خلال المخططات التنموية الممتدة الى منتصف الثمانينات، عرفت فيها مستويات البطالة تراجعا هام حيث انتقلت من 32.9% سنة 1966 الى 18% سنة 1989، و لم تتوفر في هذه الفترة احصائيات حول الفقر. امتدت المرحلة الثانية من 1986-1998 وهي مرحلة الاصلاح والتعديل الهيكلي بعد الانتقال الى نظام اقتصاد السوق، بلغت البطالة فيها حدودها القصوى حيث قدرت بـ31.84% سنة 1995 لتصل نسبة الفقر العام المقدر لأول مرة في الجزائر بـ14.1% وهي نسبة عالية مقارنة بالتقديرات التي جاءت فيما بعد. بدأ الاقتصاد الجزائري يعرف بعض الانتعاش من جديد ببداية الالفية الثالثة لتبدأ نسب البطالة في التراجع التدريجي الى أن بلغت أدنى حد سنة 2009 بـ 10.16%، ما ساعد على تراجع نسبة الفقر العام الى 5% سنة 2008. أمام هذه الوضعية التي عرفتها نسب البطالة والفقر خصوصا منذ سنوات الثمانينات تراجعت نسبة الزواجات الخام الى 5‰ سنة 1998 بعد أن بلغت حدود 7‰ خلال منتف الثمانينات، كما ارتفع متوسط سن الزواج الأول الى أعلى مستوى لقارب حدود 30 سنة

بالنسبة للإناث وأكثر من ذلك بالنسبة للذكور، ويرجع المختصون سبب هذه التغيرات الى الضغوط الاقتصادية التي عانت منها الاسرة الجزائرية آنذاك بسبب البطالة و ارتفاع الاسعار بالإضافة الى أزمة السكن (Ouadah-Bedidi، 2005، صفحة 42).

11- ماذا خلف هذه التحولات :

أمام الحقائق السابقة الى أي مدى يمكن للشباب الجزائري أن يكون محافظا وملتزما بما تمليه القوانين المدنية وقيم والمعايير الاجتماعية المنظمة للزواج في المجتمع؟ خصوصا امام الانفتاح لامحدود على العالم الخارجي و سهولة التواصل والتنقل في ظل التطور التكنولوجي السريع، وما يقابله من تراجع في دور كل من الأسرة، المدرسة والمسجد في غرس القيم الأخلاقية الضابطة لسلوك الفرد في هذا المجال.

لقد توصل تحقيق ميداني حول واقع العلاقات الجنسية لعينة تمثيلة للمجتمع الجزائري الى ان نسبة الافراد الذين كانت لهم تجربة جنسية قبل الزواج لدى الاجيال المتقدمة في السن هي نسبة ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 10% لدى فئة العمر 55 فأكثر، و ذلك مقابل 80% بين الاجيال الفتية التي تراوحت أعمارها بين 18-24 سنة من الاناث و فاقت ذلك بين الذكور (Temps, 2012). يتبين من خلال هذا الفرق ضعف الضبط الذاتي بين الشباب قبل الزواج والرقابة الاجتماعية على السلوك الجنسي لدى الشباب، وعلى العكس من ذلك قوة هذين العاملين بين الأجيال المتقدمة في سن.

تشير أيضا الاحصائيات حول المواليد خارج الزواج الى مستوى ممارسة العلاقات الجنسية خارج اطارها الشرعي والقانوني المسموح به في المجتمع الجزائري، ومع أن هذه الظاهرة تبقى هامشية وتفتقر الى بيانات احصائية منتظمة، الا أن الارقام المصرح بها من بعض الجهات الرسمية والتي تصدر في الصحف الوطنية من وقت لآخر تشير الى تزايد الظاهرة، حيث سجل 15000 ولادة لاشرعية في الفترة 2000-2005 بمقدار 3000 ولادة سنويا، في حين تشير تصريحات أخرى الى ارتفاع العدد سنة 2008 الى 7000 ولادة سنويا (Soltani, 2008). أمام هذا المظاهر السلبية التي استطاعت ان تطفو، والمترتبة عما يعرفه الزواج في الجزائر من تحولات تحت ضغط العوامل الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية، خصوصا ما يتعلق منها بتأخر سن الزواج بين الجنسين. فان الأمر يتطلب مزيد من الاهتمام للمحافظة على سلامة الفرد و المجتمع.

خاتمة :

يتبين من خلال العرض السابق أن الزواج في المجتمع الجزائري عرف ويعرف تحولات سريعة وعميقة، اذ حافظ الزواج في الجزائر على بعض الخصائص التقليدية مثل التعدد الذي يبقى ظاهرة هامشية، والزواج القرابي الذي تحكمه الظروف الاقتصادية أكثر، لكن يبقى انتشارها نسبي حسب المناطق الجغرافية والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي، في المقابل اكتسب خصائص الزواج المعاصر القائم على مبدأ الاختيار الحر لشريك الحياة مع استمرارية تدخل الآباء، بالإضافة الى تراجع فارق السن بين الزواجين، من جهة أخرى انفرد بطابع خاص على المستوى العالمي والعربي فيما يخص متوسط سن الزواج بين الجنسين. في المقابل ترتب عن هذا الوضع الذي خص المجتمع مظاهر سلبية خطيرة مخالفة لثقافة المجتمع الجزائري المحافظ والمتدين في غالبيته بالدين الاسلامي، تمثلت في بداية ظهور العلاقات الجنسية لاشرعية وما أفرزته في المقابل من موالد خارج اطار الزواج. وقد جرت كل تلك التحولات في ظل ما يعرفه المجتمع الجزائري من تغيرات سريعة على المستويات الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية جعلته يختلف كثيرا مقارنة بالمجتمع الجزائري غداة الاستقلال.

Bibliographie

1. الاخرس, ص. (1988, 10 15). *علم الاجتماع ، -اسسه ، ميادينه موضوعاته* .-دمشق :مطابع دمشق

2. الامانة العامة للحكومة. (2007). *قانون الأسرة -الجريدة الرسمية* . Récupéré sur https://www.joradp.dz/trv/afam.pdf:

https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=%D9%

3. الديك, ف. (2000). الاساس الديني في الشخصية العربية. *الدين في المجتمع العربي* (pp. 11-125). بيروت :مركز دراسالت الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

4. السويدي, م. (1984). *مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري :تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر* . الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

5. العثمان, و. (1999). العائلة العربية. Dans ز. خضر, *دراسات في المجتمع العربي المعاصر* (pp. 177-218). دمشق :دار الأهالي.

6. الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة و المرأة .(s.d.). *التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ببيجين (+15)*. الجزائر. Récupéré sur http://www.hcp.ma .

7. إمام, ا. (1985). *الإعلام و الاتصال بالجماهير*. القاهرة :مكتبة الأنجلو مصرية.

8. بن زنين, ب. (2012). المرأة الجزائرية و التغيير :دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية . *إنسانيات*, 57-58.

9. بوتفنوشت, م. (1984). *العائلة الجزائرية :التطور و الخصائص الحديثة*. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

10. سالم الاحمر, أ. (2004). *علم اجتماع الاسرة بين التنظير و الواقع المتغير*. ليبيا :دار الكتاب الجديد المتحدة .

11. عبيدات, ذ., عدس, ع., & عبد الحق, ك. (1984). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*. دار الفكر.

12. عزوز, ع. (2010-2011). *اثر البث الفضائي التلفزيوني على تغير قيم الاسرة*. الجزائر :جامعة الجزائر2.

13. غيث, م. ع. (1979). *قاموس علم الاجتماع*. الاسكندرية :الهيئةالمصرية العامة للكتاب.

14. غيدنز, أ. (2001). *علم الاجتماع* (éd. 4). (ف. الصياغ, Trad.) بيروت, لبنان :المنظمة العربية للترجمة.

15. غيدنز, أ. (2006). *مقدمة نقدية في علم الاجتماع* (éd. 2). (أ. زايد, م. الجوهري, م. محي الدين, & ع. السمرى, Trads.) القاهرة :مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية كلية الآداب، جامعة القاهرة.

16. Attout, N., Chebab, T., & Kelkoul, M. (1999). *Femme, Emploi et fécondité en Algérie.* Alger: CENEAP.

17. Boson, M. (2003, juin). À quel âge les femmes et les hommes commencent-ils leur vie sexuelle ? Comparaisons mondiales et évolutions récentes. *Population et société*(391), pp. 1-4.

18. Bozon, M. (2014, 02 25). *L'âge au premier rapport sexuel.* Récupéré sur https://www.ined.fr: https://www.ined.fr/fr/tout-savoir-population/memos-demo/focus/l-age-au-premier-rapport-sexuel/

19. C.N.E.S. (2009). *Rapport national sur le développement humain.* Alger.

20. Courbage, Y., & Todd, E. (2007). *Le rendez-vous des civilisations.* Paris: Seuil.

21. Ferréol, G. e. (1995). *Dictionnaire de sociologie.* Paris: Armand Colin.

22. INED. (2018, 01 20). *Naissances hors mariage*. Récupéré sur INED: https://www.ined.fr/fr/tout-savoir-population/chiffres/france/naissance-fecondite/naissances-hors-mariage/

23. Ismain. (2016, aout 27). *7 millions d'algériens vivent à l'étranger !* Récupéré sur réflexion: https://www.reflexiondz.net/7-millions-d-algeriens-vivent-a-l-etranger-_a42292.html

24. Kateb , K. (2011, Decembre 11). *Scolarisation féminine massive, système matrimonial et rapports de genre au Maghreb.* Récupéré sur Genre sexualité et société: https://journals.openedition.org/gss/1987

25. kateb, K. (2001). *La fin du mariage traditionnel en Algeire?* Paris: Bouchene.

26. Kateb, K. (2008). Scolarisation massive des femmes et changement dans le système matrimonial des pays du Maghreb : Cas de l'Algérie. *Colloque international de Québec : Demographie et culture.* Merrakech: AIDLEF.

27. Kateb, K. (2009). Evolution du système matrimonial au Maghreb : convergence vers le modèle occidental ou construction d'un modèle intermédiaire? *XXV Ie congrès international de démographie.* Merrakech: INED.

28. kouaouci, A. (1992). *Famille Femme et contraception, contribution à une sociologie de la famille Algérienne.* Alger: CENEAP, FNUAP.

29. Kouaouci, A. (1992). *Famille Femme et contraception, contribution à une sociologie de la famille Algérienne.* Alger: CENEAP, FNUAP.

30. Locoh, T. (2002). Les facteurs de la formation des couples. Dans G. Caselli, J. Vallin, & G. Wunsch, *Démographie et synthèse : II Les déterminants de la fécondité* (Vol. II, pp. 103-142). Paris, L'institut national d'études démographiques: l'institut d'études démographiques.

31. Madani, L. (1996). Les télévisions étrangères par satellite en Algérie : formation des audiences et des usages. *Tiers-Monde, 37*(146), 315-330.

32. ONS. (s.d.). Alger: ONS.

33. ONS. (2010). *Annuaire statistique de l'Algérie : Résultats 2008-2010.* Alger: ONS.

34. ONS. (2011, juin 15). *Armature Urbaine.* Alger: ONS. Récupéré sur http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=1&codeStat=SH.STA.TRAF.P5&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=11&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr

35. ONS. (2014, janvier 05). *Année 2006 à 2010*. Récupéré sur ONS: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Eleve_inscrit2006-2010.pdf

36. ONS. (2015). *Démographie Algérièn*ne. Alger: ONS.

37. ONS. (2018). *démographie Algerièn*ne. Récupéré sur Démographie Algerièn*ne*: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2018.pdf

38. Ouadah-Badidi, Z., & Saadi, N. (2014, nouvembre). Algérie : femmes et familles entre droit et réalités. *Algérie : femmes et familles entre droit et réalités*. Paris, Ined, France: Ined. Récupéré sur https://www.ined.fr/fichier/s…/document.travail.2014.214.algerie.code.famille.fr.pdf

39. Perspective-mondde. (2019, mars 12). *Perspective monde*. Récupéré sur http://perspective.usherbrooke.ca: http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=8&codeStat=SL.TLF.TOTL.FE.ZS&codePays=MAR&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=11&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr

40. Segalen, M. (2005). *sociologie de la famille* (éd. 7em). Paris: Armand Colin.

41. Soltani, D. (2008, juillet 15). *7.000 naissances hors mariage sont enregistrées en Algérie.* Récupéré sur djazairess: https://www.djazairess.com/fr/lemidi/807151001

42. Tabutin, D., & Schoumaker, B. (2005, Septembre-Décembre). La démographie du monde arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000, Synthèse du changements et bilan statistique. (r. d. l'INED, Éd.) *Population, 60*(5-6), 611-724.

43. Temps, l. (2012, may 02). *Les algériens et la sexualité.* Récupéré sur https://www.ecotechnics-int.com/index.html: www.ecotechnics-int.com

44. westermarck, E. (1926). *A short history of marriage.* London: Macmillan and Co.

45. Yaakoubd, A.-I. (2000). Mutations démographique et changement au niveau des ménage : analyse comparative entre le Maroc et l'Algérie. *Vivre plus longtemps, avoir moins d'enfants : quelles implications ? (Actes du colloque de Byblos, 2000)* (pp. 268-276). Liban: ADEILEF.